بيان المملكة العربية السعودية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

في الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

27 نوفمبر - 1 ديسمبر 2023م

سعادة السفير زياد بن معاشي العطية

سفير المملكة العربية السعودية لدى مملكة هولندا والمندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

السيد الرئيس

السيد المدير العام

السيدات والسادة الحضور

يسرني في البداية أن أتقدم لسعادة سفير جمهورية باكستان الإسلامية/ سلجوق مستنصر ترار بالتهنئة على انتخابه رئيساً للدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية، وأنني على ثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة دبلوماسية وحكمة واسعة ستسهم في إنجاح أعمال هذه الدورة. وأغتنم هذه الفرصة لتقديم الشكر لرئيس المؤتمر في دورته السابعة والعشرون سعادة سفير جنوب افريقيا/ فيوسيموزي فيليمون مادونسيلا، على إدارته لأعمال المؤتمر بكل اقتدار. ويسعدني أيضاً الاعراب عن تقديرنا وشكرنا العميق لسعادة المدير العام السيد/ فرناندو آرياس ومساعديه في الأمانة الفنية وموظفي المنظمة كافة على جهودهم للتحضير لأعمال المؤتمر، ويرحب وفد بلادي ببيان وفد جمهورية أذربيجان الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نيابة عن مجموعة دول عدم الانحياز والصين الأعضاء في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد الرئيس

وإذ أجدد موقف بلادي الثابت لتعزيز التعاون الدولي لحظر جميع أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها،

وتأكيداً على موقفنا الداعي لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من هذه الأسلحة،

وأيمانا بمركزية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في المنظومة الدولية لحظر أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها، ودورها المحوري في تعزيز الأمن والسلم الدوليين،

فإن وفد بلادي يعرب عن ادانته الشديدة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما يمثله من انتهاك فج لجوهر النظام الدولي واساسه القانوني مما خلق ضرراً بالغاً لمصداقية

المجتمع الدولي وجرحا عميقاً للإنسانية ولإيمانها بمجتمع دولي يحكمه القانون مما يحتم فرض وقف إطلاق النار فوراً والشروع في معالجة الكارثة الإنسانية.

ويجب أن لا نسمح لأي طرف كان أن ينال من سلامة تطبيق اتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية، فالعدوان على غزة يأتي من طرف موقع على الاتفاقية، ولا يحق له أن يختبئ خلف التوقيع دون الانضمام، فهذا لا يعفيه من مسؤولية أي انتهاك لها، فعليه واجب عدم أبطال هدف الاتفاقية وغرضها. ولا شك أن مقاربة التوقيع دون الانضمام لفترة زمنية طويلة تنطوي على تقويض لمبدأ عالمية الاتفاقية. وفي هذا السياق أيضا، لا يمكن لنا كمجتمع دولي بأي حال من الأحوال أن نقبل التصريح بالتهديد باللجوء الى استخدام أسلحة الدمار الشامل.

ويؤكد وفد بلادي رفضه القاطع لدعوات التهجير القسري للشعب الفلسطيني من غزة، وإدانته لاستمرار استهداف المدنيين العزل هناك، ويشدد على ضرورة فتح ممرات آمنة فوراً، تلبية لنداءات الاستغاثة التي أطلقتها الدول والمنظمات لإيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين المحاصرين في غزة، وتحميل قوات الاحتلال الإسرائيلية كامل المسؤولية جراء استمرار خرقها المتكرر لجميع الأعراف والقوانين الدولية.

السيد الرئيس

يؤكد وفد بلادي على أهمية الدور الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في صيانة السلم والأمن الدوليين وتتعاظم أهمية هذا الدور مع التعاظم السريع للتطورات في جميع المجالات وخاصةً المجال الكيميائي مما يجعلها منظمة دولية حكومية وثيقة الصلة في عالم اليوم أكثر من أي وقت مضى. وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية دعم عملها الرامي إلى التنفيذ الكامل والفعّال لجميع أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية. وهذا الدعم يستدعي تعزيز نظام التحقق على نحو يمكّنها من القيام بمهامها والتزاماتها بموجب الاتفاقية.

ويؤكد وفد بلادي على أن استخدام الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة كأسلحة في أي مكان من قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف هو أمر مستهجن وانتهاك مستنكر لأحكام الاتفاقية وما أستقر من قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي.

السيد الرئيس:

فيما يتعلق ببرنامج الأسلحة الكيمائية السوري، فإننا ندعو الجمهورية العربية السورية إلى التعاون مع الأمانة الفنية للمنظمة وفرق عملها لتنفيذ القرارات ذات الصلة باستخدام الأسلحة الكيمائية في الجمهورية العربية السورية، كما ندعو كل الأطراف على التعاون بحس نية، ونرحب باستئناف المشاورات ونشجع الأطراف كافة على التعاون على كل ما من شأنه معالجة المسائل العالقة.

السيد الرئيس

إن منظمتنا بحاجة إلى استدامة فعاليتها وكفاءتها وهذا يتضمن المعرفة والمهارات والقدرات العلمية لطاقمها من الموظفين للتعامل مع التحديات وهذا مرتبط ارتباطاً وثيقا بسياسة التوظيف وإذ يؤكد وفد بلادي على أهمية الالتزام بالاتفاقية وآلية التوظيف بالمنظمة وأن الأمر يتعلق بالمحافظة على المعرفة وليس الأشخاص، وندرك على أن هناك مسائل عديدة تحتاج إلى التوصل إلى إطار واضح واجتراح حلول وأن نكون خلاّقين في استكشاف كل حلول ممكنة. وإذ نشكر أعمال عملية التيسير وجهودهم لمناقشة سياسية التوظيف بالمنظمة، وأخذاً بالاعتبار التحديات التوظيفية القائمة، فإننا نؤيد منح المدير العام صلاحية التمديد على نحو ضيق واستثنائي ومسوغ حتى يصار إلى تبني مقاربة خلاّقة تحفظ الالتزام بالقواعد المرعية للتوظيف بالمنظمة.

ونود أن نلفت كريم عنايتكم إلى أننا نخوض هذه النقاشات في ضوء تدشين مركز الكيمياء للمنظمة والذي سيكون بمثابة منصة بحث وتدريب عالي الجودة وعلينا توظيف هذه المنصة رفيعة الجودة لتلبية احتياجات الأمانة الفنية.

واستنادا على ما سلف من تبيان موقف بلادي بما يتعلق بسياسة التوظيف وضرورة دعم أعمال الأمانة الفنية فإن وفد بلادي يدعم مشروع ميزانية المنظمة للعامين (2024 -2025)، بالشكل الذي يلبي احتياجاتها من الموارد المالية والبشرية.

آمل اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق هذه الدورة وأن يتم نشره على الموقعين الخارجي والعام للمنظمة.

شكراً السيد الرئيس.